Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

تأثير انتشار المخدرات على الأمن القومي العراقي: قراءة في التحديات وصناعة القرار

م.م. الأميرة فاضـل رزوقي

جامعـــة النهرين / قسم الدراسات العليا

https://orcid.org/0009-0004-0530-6735

ameerafadel252@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01119

المستخلص

انتشار المخدرات في العراق تحول إلى تهديد وجودي للأمن القومي لا يقل خطورة عن الإرهاب، خاصة بعد عام 2005، ولم يعد الامر محصوراً في الجوانب الاجتماعية والصحية بل يمتد تأثيره في تهديد الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي ، والعراق من خلال موقعه الجغرافي المفتوح وتحدياته الامنيـــة ، اصبح بيئة هشة امام تجارة وتهريب المخدرات غير المشروعة والتي تنتهز فرصة الفراغ الامني في بعض المناطق ، وان تفاقم هذه الظاهرة تعود إلى مجموعة من العوامل منها الوضع الأمني والسياسي، اي حالات الانفلات الأمني وغياب القانون وانهيار السلطة بعد عام 2005، وانشغال الدولة بمحاربة الإرهاب وإعادة البناء ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية منها البطالة، والضغوط النفسية والاجتماعية و ضعف الأجهزة الرقابية وغيره ، حيث يتطلب من صناع القرار تنسيقاً فعالاً وخططاً أمنية واجتماعية واقتصادية متكاملة لمواجهة هذا التحدي الذي يوازي تحدي الإرهاب في سعيه لتفتيت المجتمع وعدم استقراريه.

الكلمات المفتاحية: (المخدرات، الامن القومي، العراق، التحديات، صناعة القرار).

The Impact of Drug Proliferation on Iraqi National Security: A Reading in Challenges and Decision-Making

Asst.Lect. Al-amira Fadhel Razouki
Al-Nahrain University / Graduate Studies Department
https://orcid.org/0009-0004-0530-6735
ameerafadel252@gmail.com
10.65441/umisa.2025.01119

Abstract

The chaos in Iraq has evolved into an existential threat to national security rather than merely a terrorism-related threat, especially after 2005.

This issue is no longer limited to broad social and health consequences; it now affects the overall political and security landscape. Due to Iraq's open geographic borders and persistent security challenges, the country has become increasingly vulnerable to drug trafficking and smuggling networks that exploit weak state control in certain regions.

The spread of this phenomenon is linked to several factors, including political instability, the breakdown of law and authority after 2005, social and psychological pressures, and the weakness of oversight institutions. Addressing this challenge requires effective coordination among state institutions and the development of reliable social and economic strategies. Combating drug trafficking has become comparable in importance to counterterrorism efforts, given its impact on social cohesion and national stability.

Keywords: drugs, national security, Iraq, challenges, decision-making.

المــقدمة

يعد تعاطي المخدرات من القضايا الخطيرة التي شغلت اهتمام الباحثين في العديد من المجالات مثل السياسة، القانون، الصحة، والعلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع، وساهمت عدة عوامل في انتشار الظاهرة ، مثل ارتفاع معدلات البطالة، التفكك الأسري، والضغوط النفسية ، هذا بدوره أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والامني ، اي انها ظاهرة تمثل تحدياً معقداً امام اجهزة الامن القومي ويمتد تأثيرها السلبي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مما يهدد كيان الفرد والمجتمع ، وان الإدمان على المخدرات ليست حديثة العهد؛ فجذورها تمتد إلى عصور قديمة حيث لجأ الإنسان منذ آلاف السنين إلى استخدام نباتات معينة تؤثر على الحالة العقلية والإدراكية ،وهذا الاستخدام كان بدافع البحث عن اللذة، أو التخفيف من آلام جسدية، أو محاولة النسيان والهروب من قسوة الحياة وهمومها، وان من اهم اسباب تعاطي المخدرات هو بيئة الاسرة والمدرسة او العمل واصبحت هذه المشكلة محط انظار في جميع انحاء العراق ، وتصاعدت هذه المشكلة بشكل خاص بعد عام 2003 نتيجة للتحولات السياسية التي شهدتها البلاد، وأثر هذا التغير على جميع فئات المجتمع بغض النظر عن مستواها الاجتماعي أو الثقافي، وقد تزامن ذلك مع ضعف الرقابة، مما أوجد بيئة خصبة لانتشار هذه الظاهرة .

اهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل الارتفاع المستمر في أعداد المتعاطين والمدمنين على المخدرات في العراق، حيث باتت هذه الظاهرة تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فانتشار المخدرات يسهم في إضعاف البنية المجتمعية، ويزيد من معدلات الجريمة، ويؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، فضلاً عن تهديده للاستقرار الداخلي، ومن هنا تنبع أهمية البحث في تسليط الضوء على ضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة، تستند إلى التعاون بين المؤسسات الأمنية والتعليمية والإعلامية والصحية، بهدف الوقاية من هذه الآفة وتعزيز الوعي المجتمعي بخطرها.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن ثمة علاقة عكسية بين قوة مؤسسات الدولة العراقية وتجارة المخدرات وتعاطيها، اي كلما كانت قدرة الدولة عاليــة فــي فرض سيادة القانون وتطبيق العدالة الاجتماعية، انخفضت فرص تنامي شبكات الاتجار بالمخدرات وتغلغلها في البنية الاجتماعية والأمنية، وهذا ما ينعكس ايجاباً على استقرار الأمن القومي العراقي وقدرة الدولة على صناعة القرار والعكس صحيح.

اشكالية البحث:

تنبع مشكلة البحث من سؤال رئيس: كيف يؤثر انتشار المخدرات على الأمن القومي العراقي، وماهي أبرز التحديات التي تواجه صناعة القرار للحد من هذه الظاهرة؟، ويسعى البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:

1. ماهي أبرز التحديات الاقتصادية والامنية والاجتماعية التي يفرضها انتشار المخدرات على الامن القومي العراقي؟
2. الى اي مدى تؤثر شبكات تجارة المخدرات على مؤسسات الدولة وقدرتها على صناعة القرار الامني؟
3. ماهي الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات ومدى كفاية النصوص القانونية رقم (50) لسنة 2017 في الحد والوقاية من ظاهرة المخدرات في العراق؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليل ابعادها، فضلاً عن منهج صنع القرار لتحليل كيفية تعامل صناع القرار العراقي مع الظاهرة للحد من اثارها.

هيكلية البحث: يقسم البحث كالاتي

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الاول: مفهوم المخدرات.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثالث: العلاقة بين انتشار المخدرات والأمن القومي.

المبحث الثاني: اسباب انتشار المخدرات في العراق.

المطلب الاول: الاسباب الاجتماعية.

المطلب الثاني: الاسباب الاقتصادية.

المطلب الثالث: الاسباب السياسية.

المبحث الثالث: تأثير المخدرات على الأمن القومي العراقي.

المطلب الاول: التأثير الأمني.

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي.

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعي والسياسي.

المبحث الرابع: الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات وعقوبة تعاطيها في القانون العراقي.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تعد ظاهرة المخدرات من اخطر الظواهر التي تواجه الامن في جميع انحاء العالم ، فهي لا تعد مشكلة اجتماعية و صحية فحسب بل تمتد لتشمل جميع الجوانب منها السياسية والاقتصادية والعسكرية وهذا ما يهدد سيادة الدولة واستقرارها ، وان تجارة المخدرات تمثل تمويل اساسي للمنظمات الاجرامية وللجماعات الارهابية **وهذا** ما يزعزع امن واستقرار المجتمع مما يؤدي الى زيادة معدلات الجريمة وتآكل النسيج الاجتماعي وهذا ما يتطلب لمكافحة هذه الظاهرة جهود متكاملة من جميع الجهات المجتمعية والحكومية لمنع تهريب هذه المخدرات ، وعليه سنتطرق في هذا المحور الى مفهوم المخدرات والامن القومي فضلاً عن العلاقة ما بين انتشار المخدرات والأمن القومي .

المطلب الاول: مفهوم المخدرات:

تعرف المخدرات بانها "مادة طبيعية او مصنعة تذهب العقل البشري وتجعله غير مدرك لما يفعل او يتصرف كما انها تهيء للشخص الامور غير الحقيقية " [(i)]،وتعد المواد المخدرة مواد طبيعية (مزروعة و خام) أو مادة مصنعة (كالعقاقير المستحضرة) تؤثر على العقل البشري وتجعله يعيش في اوهام وخيال ، كما تؤدي بالمتعاطي المستمر الى حالة من الادمان والتعود مما يترتب عليه اضرار نفسية وجسمية وضرر بالمجتمع الذي يعيش فيه [(ii)]،واصبح الناس يتجهون غالباً إلى تعاطي المخدرات لاعتقادهم بأنها تساعدهم على الشعور بالسعادة، وان بعض متعاطي المخدرات لديهم دوافع أخرى مثل التخلص من المشاعر غير المرغوب فيها، واكتساب خبرات جديدة، وإشباع رغباتهم، أو التأثير على الآخرين ،وأصبح التعاطي ظاهرة اجتماعية، ليس فقط للبحث عن السعادة بل للبحث عن التحرر، وعندما يسأل الأفراد عن سبب تعاطيهم، يقولون إنه

يمنحهم حياة جديدة وأنه ليس مجرد سلوك شاذ، بل هو رفض للتقليد والامتثال للآخرين، وسعي نحو شيء جديد ومختلف عن الآخرين[iii].

ويعرف المخدرات " مواد تؤدي الى الاعتماد العضوي والنفسي ، وتساعد على تنمية استعداد المتعاطي لإصابة بالاضطرابات النفسية والامراض النفسية والعقلية "[iv]، وفي قانون المخدرات العراقي رقم 50 لسنة 2017 تعرف المخدرات بأنها (هي كل مادة خام او مستحضر او محلول يحتوي على نسبة خاصة من المادة المخدرة والذي يؤدي تعاطيها الى فقدان الوعي مما يسبب فتوراً في الجسم ويجعل المتعاطي يفقد الشعور بالمسؤولية واللامبالاة) [v]وبناءً على ذلك تتعدد انواع المخدرات حسب التأثير و الحجم و اللون وتصنف هذه المخدرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. المخدرات الطبيعية: هي مواد تستخرج من الطبيعة مباشرة دون تعديل، مثل الأفيون من نبات الخشخاش، الحشيش من نبات القنب الهندي، والقات والكوكا.
2. المخدرات الصناعية: تصنع من مواد طبيعية عبر عمليات كيميائية، وتكون مختلفة عن أصلها الطبيعي ومن أمثلتها مشتقات الأفيون مثل الهيروين والكوكايين.
3. المخدرات التخليقية: مجموعة من المواد تؤثر في الجسم الحي تأثير المخدرات نفسه، الا انها صنعت من مركبات كيميائية ومن اهمها المنشطات والمهدئات، والمواد المهلوسة [vi].

لاسيما وان الادمان على المخدرات يأتي بمدى تأثر الفرد بتعاطي المخدرات، حيث يفقد قدرته على الاستغناء عنها وتصبح جزءاً أساسياً من شخصيته، فلا يستطيع تحقيق توازنه إلا من خلالها، وتكمن خطورة المخدر في كونه عاملاً خارجاً ينعكس سلباً على الشخصية والسلوك، مما يؤدي الى الاضطراب وفقدان التوازن، ووفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية الصادر عام 1973، فإن الإدمان يعرف بأنه "حالة تنشأ عن تفاعل الكائن الحي مع العقار، وتتميز باستجابات وسلوكيات مختلفة تتضمن الرغبة المستمرة والقهرية في تعاطي المادة المخدرة، سواء بشكل متواصل او متقطع، من أجل الحصول على آثارها النفسية أو لتفادي الأعراض المزعجة الناتجة عن غيابها، وغالباً ما يقود ذلك إلى اعتماد المتعاطي على أكثر من مادة في الوقت نفسه"[vii].

ويعرف الإدمان بأنه "رغبة قوية وملحة في استخدام مادة معينة (مثل الكحول أو المخدرات) بشكل مستمر، مما يجعلها جزءاً أساسياً في حياة الشخص، وغالباً ما يحتاج الشخص المدمن إلى زيادة الجرعة للحصول على نفس التأثير المطلوب"، وتظهر علامات الإدمان عندما يصل الشخص إلى حالة التسمم المزمن، والتي تؤثر سلباً على جميع جوانب حياته: العقلية، والنفسية، والجسدية، والمهنية، والأسرية، والاجتماعية، كما تظهر هذه العلامات أيضاً عند محاولة الشخص التوقف عن استخدام المادة، وتعرف في هذه الحالة بـ أعراض الانسحاب [viii].

وعليه يعرف المخدرات: مواد طبيعية او مصنعة تؤثر على الجهاز العصبي للإنسان مما يؤدي الى تغييرات في السلوك والادراك والوعي مما يسبب الادمان عليه ويؤدي ذلك الى اضرار صحية للمتعاطي واجتماعية ذات خطورة على المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي:

يشير مفهوم "الأمن القومي " إلى قدرة الدولة على تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، بهدف مواجهة الأخطار التي تهددها، وهذا الأمن يجب أن يستمر في الحاضر والمستقبل لتحقيق الأهداف المحددة، وبالرغم من أن مصطلح "الأمن القومي " هو من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً بين الباحثين وصناع القرار في العالم ، إلا أنه لا يزال أقرب إلى كونه شعاراً أو مفهوماً نظرياً لا يترجم غالباً إلى سياسات وبرامج فعالة على أرض الواقع، ولكي يتحول هذا المفهوم من مجرد شعار للاستهلاك المحلي إلى سياسات مؤثرة، فإنه يتطلب تطبيقاً عملياً على أرض الواقع(ix) ،ويعرف "روبرت ماكنمارا "وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد أبرز المفكرين الاستراتيجيين الامن القومي " هو التطور والتنمية وهذا يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتحقق من خلال حماية مضمونة كما يؤكد أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من فهمها العميق للمخاطر وقدرتها على مواجهتها، مما يتيح لها فرصة لتطوير قدراتها بشكل مستمر في الحاضر والمستقبل"(x)، وفي البداية، كان يعرف الأمن القومي بشكل تقليدي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وكان ينظر إليه على أنه مجموعة من الدفاعات العسكرية لمواجهة التهديدات ، الا ان هذه النظرة الضيقة ثبت عدم فعاليتها، بمعنى أن مفهوم الأمن القومي يتضمن أكثر من

مجرد امتلاك قوات عسكرية، فهو يشمل سعي الدولة لامتلاك قدرات عسكرية لغرض الدفاع، مما يجعلها تشعر بالأمان والثقة في مواجهة الدول المجاورة التي قد تشكل تهديداً لها ،وهذا التطور في المفهوم أدى إلى الحاجة لتعريف أوسع للأمن القومي يضم الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية فضلاً عن البعد العسكري، وقد عرّف "أرنولد ولفز" الأمن القومي بأنه" يقاس بغياب التهديدات التي تواجه القيم الأساسية للدولة، و يعبر عنه بغياب الخوف من التعرض لهجوم" وهذا التعريف يؤكد أن الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يتعداه ليشمل جوانب أخرى من حياة الدولة والمجتمع(xi).

وبناءً على ذلك يتكون الأمن القومي من ثلاثة مستويات:

1_المستوى الداخلي والخارجي:

- **الأمن الداخلي:** يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- **الأمن الخارجي:** يعنى بحماية كيان الدولة ومواجهة أي تهديدات أو أعداء.

2- المستوى الوظيفي: يشمل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي.

3- المستوى الدولي: يشمل أيضاً الأمن العسكري والأمن الاقتصادي، ويعتبر بمثابة فكرة مثالية للتعاون بين الدول.

بينما مفهوم الأمن القومي العربي يعرف على انه تعاون وتكاتف الدول العربية لصد الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية، وبذلك يكون أمن الدول العربية هو في حد ذاته أمن لكل دولة على حدة [xii].

لذا فإن الأمن القومي لا يعني مجرد حماية البلاد وشعبها من المخاطر، بل يشمل أيضاً قدرة الدولة على استثمار الفرص المتاحة، وتنمية مواردها، ومعالجة أوجه القصور، والارتقاء بنوعية حياة سكانها لتحقيق ذلك، يجب تبني استراتيجية شاملة ترتكز على أربعة محاور:

- تحديد وتوضيح المصالح والأهداف والقيم التي تسعى الدولة لحمايتها.
- التعرف على التحديات والمخاطر التي تواجهها.
- وضع الخطط وابتكار السبل اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف.
- إقامة وتطوير المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات [xiii].

وعليه فأن الامن القومي: قدرة الدولة على حماية كيانها من كافة التهديدات الداخلية والخارجية اي بمعنى ضمان بقاء الدولة وحماية مؤسساتها وتحقيق الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي لمواطنيها.

المطلب الثالث: العلاقة بين انتشار المخدرات والأمن القومي:

ان عملية التفاعل داخل المجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الأمن الاجتماعي أو غيابه، إذ تعد الحاجة إلى الأمن الاجتماعي ضرورة إنسانية أساسية، بل هي من الحقوق الجوهرية للإنسان الذي كرمه الله بالعقل وميزه بالإرادة، فالأمن لا يقتصر على كونه حاجة اجتماعية، بل هو أيضاً حاجة نفسية عميقة تشكل ركناً أساسياً لحياة إنسانية كريمة وسليمة، ومن خلاله تشبع حاجة الإنسان إلى الاستقرار النفسي والتوازن العاطفي لتحقيق السلام الاجتماعي ، لذلك يبنى على الأمن الاجتماعي استقرار الأمم وقوتها، لأنه يمس مختلف جوانب حياة الإنسان، من مسكن وملبس ومعيشة وخدمات اقتصادية وسياسية، فحين يستقر المجتمع ينعم الإنسان بالأمان من الخوف والتهديد، ويعيش بعيداً عن مشاعر العوز والقلق[xiv]، ويعد الإدمان على المخدرات تهديداً أمنياً خطيراً، إذ يزيد من معدلات الجريمة بشكل كبير، فالمخدرات تضعف القيم الأخلاقية وتفقد الفرد سيطرته على نفسه، مما يجعله أكثر استعداداً لارتكاب الجرائم والكثير من الجرائم تحدث تحت تأثير المخدر، فهو يغذي السلوك العدواني لدى المتعاطي ، فضلاً عن ذلك يلجأ المدمن إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال اللازم لشراء المخدرات، ومن أبرزها السرقة والسطو المسلح، و أثبتت الكثير من الدراسات على أن هناك علاقة قوية بين جرائم السرقة وتعاطي المخدرات[xv]،اي يوجد ارتباط سلبي بين مستويات العنف والأمن في المجتمع؛ فكلما ازداد العنف، تضاءل الشعور بالأمن والاستقرار ،و تشير الدراسات والتقارير الأمنية إلى أن تصاعد العنف في المجتمع يرتبط ارتباطًا وثيقاً بانتشار المخدرات وتعاطيها ،ويظهر هذا الارتباط في استخدام العنف ضد أفراد العائلة أو الطلاب في

المدارس، فضلاً عن استخدامه ضد أفراد الأمن أثناء أدائهم واجباتهم في مكافحة تهريب المخدرات وترويجها[xvi]، لذا فالمخدرات هي إحدى أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العراقي، حيث تساهم بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وإن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها لا يقتصر تأثيره على الخسائر البشرية والمادية فحسب، بل يمتد ليشمل تهديداً حقيقياً للأمن القومي عبر ظهور سلوكيات إجرامية جديدة وجرائم لم يعتد عليها المجتمع، مثل غسيل الأموال، والابتزاز الإلكتروني، والاتجار بالبشر، و هذه الجرائم بدورها تمثل تهديداً مباشراً لمؤسسات الدولة وأمنها، مما يستدعي جهوداً مكثفة لمكافحة هذه الظاهرة على كافة الأصعدة للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني[xvii].

المبحث الثاني

اسباب انتشار المخدرات في العراق

المطلب الاول: الاسباب الاجتماعية:

لا يمكن فصل ظاهرة تعاطي المخدرات عن سياقها الاجتماعي والبيئي، وهذه العوامل تلعب دوراً محورياً في انتشار المشكلة، فالمجتمع هو من يحدد العرض والطلب على المخدرات، ويشكل المعايير السلوكية التي تؤثر في أنماط التعاطي وتداعياته.

من أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في تفاقم هذه الظاهرة:

اولا: المشكلات الأسرية والتربية الخاطئة: تعد الأسرة النواة الأساسية التي تشكل شخصية الفرد، وتلعب دوراً محورياً في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها عاملاً حاسماً في الوقاية أو التعرض لظاهرة تعاطي المخدرات، وتشير الكثير من الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين الخلل الوظيفي الأسري وضعف أساليب التنشئة وبين زيادة احتمالية انحراف الأفراد،

حيث ان تماسك الأسرة وقوتها الترابطية، القائمة على أسس من المودة والتفاهم والحوار المفتوح بين الوالدين والأبناء، يسهم في بناء شخصيات متزنة ومستقرة نفسياً، وهذه الشخصيات تتمتع بمرونة نفسية وقدرة على مقاومة التأثيرات السلبية والضغوط الاجتماعية، وتكون أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب السلوكيات الخاطئة، بالمقابل تمثل البيئة الأسرية المفككة حاضنة لمخاطر الانحراف، فالصراعات والخلافات الزوجية المستمرة ، يولد ضغوطاً نفسية وعاطفية شديدة على الأبناء، وهذه الضغوط غالباً ما تدفع الشباب إلى البحث عن آليات هروب من الواقع أو ملذات نفسية زائفة، حيث يصبح اللجوء إلى تعاطي المخدرات وسيلة للحصول على راحة بال وسكينة داخلية مفقودة ، اي بمعنى العلاقة بين التعاطي والتفكك الأسري هي علاقة تبادلية ومعقدة ، وأن التفكك الأسري يمثل سبباً اجتماعياً للجوء إلى المخدرات، والإدمان بحد ذاته يصبح مسبباً رئيسياً في التدهور الأسري[xviii].

ثانياً: تأثير الأقران: الأصدقاء ومجموعات التأثير الاجتماعي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل سلوك الفرد، سواء كان التأثير إيجابياً نحو القيم والأخلاق، أم سلبياً يقود الفرد إلى مسارات الانحراف والضياع، مثل تعاطي المخدرات [xix].

ثالثاً: المدرسة: تعتبر المدرسة إحدى أهم العوامل التي تشكل الثقافة الاجتماعية، فهي البيئة الخارجية التي ينتقل إليها الطفل بعد بيئته العائلية في المدرسة، يلتقي الطفل بأقران من خلفيات عائلية متنوعة ومختلفة، مما يجعله يخوض تجربة اجتماعية فريدة من نوعها،و هذه التجربة تتطلب منه الاعتماد على ذاته والالتزام بالتكيف مع محيطه الجديد ،وإن مهمة المدرسة تتجاوز مجرد تزويد الطلاب بالمعرفة الأكاديمية المقررة في المناهج الدراسية؛ بل تشمل أيضاً تنشئتهم بشكل سليم وغرس القيم الأخلاقية الحميدة في نفوسهم، فضلاً عن يعتمد دور المدرسة بشكل كبير على شخصية المعلم، الذي يعتبر بالنسبة للطلاب نموذجاً يحتذى به وسلطة محترمة، مما يدفعهم إلى الاقتداء بسلوكه ومتابعته[xx].

رابعاً: وسائل الاعلام : تلعب وسائل الاعلام الحديثة دوراً كبيراً في حياتنا نظراً لسرعتها وتطورها التكنولوجي، الا انه في بعض الأحيان، يمكن أن يكون لهذا التطور آثار سلبية، خصوصاً من خلال القنوات الفضائية التي تعرض محتوى يؤثر سلباً على الشباب ويشجعهم على الانحراف ، وهذه القنوات تستخدم أساليب فنية وإبداعية مغرية لتقديم قضايا خطيرة مثل تعاطي المخدرات والاتجار بها، وبدلاً من عرض هذه المواضيع بصورة سيئة وواقعية، تعرضها بطريقة جذابة ومثيرة لاهتمام المشاهدين، مما يجعلها تبدو أقل خطورة، وقد يؤثر سلباً على أصحاب النفوس الضعيفة والضمائر الميتة[xxi].

المطلب الثاني: الاسباب الاقتصاديـة:

تعتبر البطالة في العراق من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تدفع الأفراد، وخاصة الشباب، إلى تعاطي المخدرات، حيث يلجأ الكثيرون إلى هذه السلوكيات نتيجة الضغوط النفسية والفراغ الناتج عن عدم القدرة على تحقيق التوازن في حياتهم، وهذا قد يقودهم اليأس إلى ارتكاب جرائم كبرى مثل السرقة أو حتى القتل لتوفير المال اللازم لشراء المخدرات، وهذا يؤكد على أن التعاطي ليس مجرد عادة، بل قد يكون دافعاً لجرائم أخرى ، لاسيما وان العمالة الأجنبية تلعب دوراً في انتشار المخدرات، حيث قد يأتي بعض العمال من بلدان تزداد فيها هذه الظاهرة، وينقلون معهم هذه السلوكيات إلى المجتمع الجديد هذا يساهم في تفاقم مشكلة التعاطي لدى الشباب، خاصة ضعاف النفوس الذين يعانون من ضعف اقتصادي يمنعهم من تلبية احتياجاتهم، فيلجأون إلى طرق غير مشروعة للحصول على المخدرات وهذا مما يعزز من انتشارها[xxii].

والمجتمع العراقي كان يعاني من أزمات وحروب خلفت آثاراً سلبية، مثل الحصار الاقتصادي وتصاعد وتيرة الإرهاب والاقتراب من حافة الحرب الأهلية الطائفية، فضلاً عن وجود "داعش" ادى إلى تدمير وتهجير أعداد كبيرة من السكان، مما زاد من معاناة المواطنين ، وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية بسبب ضيق الموارد وتدني مستويات المعيشة، مما جعل تلبية الاحتياجات الأساسية أمراً صعباً، بالرغم من الزيادة الاسمية في الدخل، فإن ارتفاع أسعار السوق بشكل كبير حرم شرائح واسعة من الشعب من الاحتياجات الكمالية والترفيهية ، وهذا الانخفاض في مستوى المعيشة يعكس فشل المجتمع في تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراده، وهو ما يعتبر مظهراً من مظاهر التضخم الاقتصادي الذي يصيب قطاعاً عريضاً من السكان، مما يجعلهم يعيشون على مستوى يقترب من خط الفقر المدقع أو ما يعرف "بالفقر المطلق"، وهو مفهوم يعبر عن عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للحياة[xxiii]،اي بمعنى الفقر يمكن أن تدفع الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثل البطالة والديون الناس إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من واقعهم، وقد يتجه البعض أيضاً إلى ترويج المخدرات كسبيل للحصول على المال ،على النقيض من ذلك يمكن أن يؤدي الغنى والترف المفرط، خاصة في غياب الوازع الديني والأخلاقي، إلى الشعور بالملل والضجر مما يدفع الشخص إلى البحث عن الإثارة من خلال إشباع الشهوات المحرمة، بما في ذلك إنفاق المال على المخدرات[xxiv].

ويتضح من خلال ما تقدم ان تجارة المخدرات تحدث اضطراباً في النظام النقدي، مما يجعل من الصعب على السلطات النقدية مراقبة العملة المحلية ودعمها، ويعود هذا إلى صعوبة التنبؤ بالطلب والعرض على العملة في ظل طبيعة هذه التجارة الإجرامية التي لا يمكن رصدها بسهولة ، وهذا ما يساهم في نمو "الاقتصاد الخفي" الذي يصعب التحكم في متغيراته ومراقبته، مما يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري والمالي في البلاد فضلاً عن خسائر مالية كبيرة للدولة، بسبب التهرب من دفع الضرائب والالتزامات القانونية الأخرى، مما يزيد من العجز في الموازنة العامة ، واستنزاف الأموال المتاحة للاستثمار، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى النقد الأجنبي، مما يعيق تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة[xxv].

المطلب الثالث: الاسباب السياسية:

تتصنف المؤسسات السياسية كإحدى أبرز آليات السيطرة الاجتماعية، حيث تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المجتمعي بيد أن مكوناتها المتمثلة في الحكومة والسلطة والقانون غالباً ما تواجه تحديات تنظيمية، كونها مسؤولة عن حماية النظام وتطبيقه بالقوة عند اللزوم، ويجب فهم المشكلة السياسية كجزء عضوي من المشكلة الاجتماعية العامة، فإذا كانت المشكلة الاجتماعية تعنى بدراسة العلاقات بين الأفراد، فإن المشكلة السياسية تركز تحديداً على الأبعاد المتعلقة بـ الحكم والسلطة ضمن هذه العلاقات ، وتشكل الأزمات بيئة خصبة لانتشار العديد من الظواهر السلوكية السلبية مثل(زيادة معدلات الانحراف والجنوح، التحولات في القيم والمعايير الاجتماعية ، ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات)[xxvi]، والبيئة المحيطة في البلاد المتمثلة في ضعف الرقابة القانونية وفساد صانعي القرار، تسهل بشكل كبير تهريب المخدرات وتوزيعها، وهذا الوضع الذي تفاقم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، أدى إلى تفشي مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، التي لا يمكن فصلها عن أحداث وقضايا سياسية أخرى في المنطقة العربية و تعتبر هذه القضايا من أصعب التحديات في التاريخ المعاصر، وهي ليست مجرد نزاعات على مكاسب مادية يمكن حلها بالمساومات السياسية، بل هي صراعات مستقبلية تتعلق بتطلعات الشعوب، لذا أصبحت قضايا المخدرات جزءاً لا

يتجزأ من القضايا السياسية في عالمنا[xxvii]، وبعد عام 2003، شهد العراق انهياراً في نظامه السياسي وتراجعاً في كفاءة أجهزة الضبط الرسمية التي فشلت في أداء مهامها في حفظ الأمن والاستقرار، وساهم دخول قوات الاحتلال الأمريكي في إضعاف هذه الأجهزة بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور فراغ أمني و أحزاب سياسية متناقضة الأفكار، مما أدى إلى زيادة التوترات والاضطرابات ،حيث ساهم هذا الوضع في انتشار تجارة المخدرات، التي يديرها ما يعرف بـ"**دولة المخدرات**" مما يضعف من سلطة الدولة وزيادة الفوضى والصراعات السياسية، لذا تحقق تجارة المخدرات أرباحاً مالية هائلة ما يمكن أصحابها من جمع ثروات طائلة وتمويل أنشطة غير مشروعة، مما يجعلهم مصدر قوة ونفوذ يسيطر على المراكز الحساسة في الدولة، و هذا النفوذ المالي يستخدم لزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع[xxviii].

إذ أن ضعف الأجهزة الأمنية، وغياب الرقابة الفعالة على الحدود، وانتشار السلاح، جميعها عوامل تساهم في تسهيل دخول المخدرات وتداولها ،وتشير الدراسات إلى أن جرائم القتل العمد التي ارتكبت بشكل متعمد نتيجة للنزاعات العائلية، والعنف بين الأفراد، فضلاً عن العنف والقتل على أيدي الجماعات المسلحة من الممكن ربط هذه الجرائم بالفساد السياسي المنتشر في البلاد، والذي يشجع على نشوء شبكات إجرامية منظمة، حيث تستغل بعض الجهات السياسية المتنفذة غياب سيادة القانون والنزاعات القائمة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يؤدي إلى تصاعد العنف وجرائم القتل بشكل كبير ، ومن خلال ذلك يتضح أن الجانب السياسي يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ظاهرة المخدرات والجريمة بالعراق[xxix]،اي يعاني النظام السياسي العراقي من ضعف في قدرته على الرقابة القانونية، ما أثر سلباً على دوره في مكافحة المخدرات يتجلى هذا الضعف في عدم تطبيق قانون المخدرات السابق بشكل حاسم مما سمح لتجار المخدرات بالاستمرار في أنشطتهم الإجرامية، بالرغم من إصدار قانون المخدرات رقم (50) لسنة 2017، الذي فرض عقوبات صارمة، إلا أن الأجهزة الرقابية المكلفة بتطبيقه ما زالت ضعيفة ، ونتيجة لهذا الضعف تمكن تجار المخدرات من تطوير أساليبهم، خاصة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج وتجنيد المتعاطين، مما يمثل تحدياً جديداً للسلطات العراقية ويتطلب منها إعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية والسياسية لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية[xxx].

جدول (1) يوضح احصائية المخدرات الاكثر انتشاراً حسب محافظات العراق 2024_2025

المحافظة	نوع المخدرات	النسبة
بغداد	الكحول والحبوب المهدئة والكريستال والكبتاغون	%20,9 اعلى معدل في انتشار المخدرات
البصرة	الحشيشة منتشرة في المحافظات الجنوبية والكريستال	ثاني اعلى نسبة في انتشار المخدرات وبلغت حوالي%12.35
الانبار	الكبتاغون الاكثر تداولاً	تبلغ نسبة التعاطي 20%
النجف	الكريستال والكبتاغون الاكثر استخداماً بين الشباب	%6.59
كربلاء	الكبتاغون وانواع اخرى	%4.41
واسط	الحشيشة والكريستال	%5،72
ديالى	الافيون وغيره	%3.46
المحافظات الشمالية	الامفيتامينات	سجلت أدنى نسبة في انتشار المخدرات بلغت حوالي %0.55

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/40772066/

وعليه فإن انتشار المخدرات في العراق يعود لأسباب كثيرة منها الاسباب الاجتماعية ،الاقتصادية ،الامنية والسياسية ، فتجارة المخدرات ترتبط بشكل مباشر بالجريمة المنظمة وهذا ما يعد مصدر مالي مربح لتمويل الجماعات الارهابية والعصابات الاجرامية ، وان غياب الوعي الكافي بأضرار المخدرات السلبية ونتائجه المدمرة على المجتمع يجعل الكثير منهم في فخ الادمان ، لاسيما وان العراق بعد عام 2003 شهد حالة من عدم الاستقرار نتيجة الازمات والحروب التي مر بها ادى الى ضعف النظام الامني وسيطرته على الحدود وجعل البلاد ممر لعبور المخدرات من الدور المجاورة ،وبالرغم من وجود قوانين رادعة للحد من هذه الجريمة الا ان ضعف تطبيقها وعدم وجود عقوبات صارمة ساهم في بعض الاحيان في انتشارها .

المبحث الثالث

تأثير المخدرات على الأمن القومي العراقي

المطلب الاول: التأثير الأمني:

منذ عام 2005 شهد العراق تصاعداً خطيراً في جرائم المخدرات، وهذا التزايد يعزى بشكل مباشر إلى الضعف الأمني على طول الحدود، هذا الوضع حول العراق من مجرد معبر للمخدرات إلى سوق استهلاكية ومركز للزراعة والإنتاج، مما أفرز انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة، وتعد تجارة المخدرات وترويجها من أبرز التحديات الأمنية التي تهدد كيان الدولة ووحدة المجتمع.

وإن خطورة تجارة الممنوعات بأنواعها لا تقل عن تهديد احتلال الأراضي أو قتل الأفراد، ونتيجة لذلك تبنت الحكومات سياسات صارمة لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك تخصيص أموال لملاحقة تجار المخدرات، فضلاً عن ذلك فأن تداعيات سياسات تعاطي المخدرات والإرهاب في العراق تشكل تهديداً خطيراً للأفراد والمجتمع، وقد أثرت هذه الظواهر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني في العراق منذ عام 2005، مما يعقد من جهود بناء دولة مستقرة وآمنة [xxxi].

ومن اهم الانعكاسات الامنية لجرائم المخدرات في العراق:

اولاً: الارهاب العابر للحدود: هناك علاقة قوية بين تجارة المخدرات والإرهاب، حيث تعتبر المخدرات مصدر تمويل رئيس للجماعات الإرهابية هذا الارتباط يمثل تهديداً لأمن واستقرار العراق، لأن الجماعات الإرهابية تستخدم أموال المخدرات لتمويل عملياتها وشراء الأسلحة، مما يؤدي إلى زيادة الانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة، كما أن الإدمان على المخدرات يؤثر على تماسك المجتمع ويهدد استقراره، مما يجعل مكافحة تجارة المخدرات ضرورة حيوية لحماية الأمن القومي العراقي[xxxii]، فالمخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر التهديدات التي تواجه العراق، حيث تتداخل بشكل كبير مع الإرهاب والجريمة المنظمة، وتستخدم هذه الأنشطة الإجرامية كأدوات لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وتدمير مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، لقد استغلت التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم "داعش"، الطرق القديمة والمتجددة التي تعبر الحدود العراقية، مما مكنها من اختراق النسيج الأمني والسياسي للمجتمع يهدف ذلك إلى نشر الفوضى والاضطرابات، مما يسهل على هذه التنظيمات تدمير ركائز الأمن والاستقرار الداخلي، فضلاً عن استهدافهم لفئة الشباب العراقي، حيث تستخدم المخدرات كطريقة لإضعافهم واستقطابهم بسهولة، مما يسهل على الفاسدين في السلطة استغلالهم، وهذا الفساد المستشري يضعف قدرة الدولة على مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية والإجرامية التي تهدد مستقبل العراق[xxxiii]،ويعتمد تنظيم" داعش" وهو مثال بارز على الإرهاب العابر للحدود على أساليب متطورة في التخطيط النفسي والحرب الدعائية يستغل التنظيم الإعلام بفاعلية، بما في ذلك إنتاج الأفلام من خلال كوادر متخصصة من جنسيات متعددة، يهدف هذا الجهد الإعلامي إلى تجنيد الأفراد خاصة من خلال منصات التواصل الاجتماعي فضلاً عن قنوات إعلامية عالمية ، و هذه الاستراتيجية الممنهجة تمكن "داعش" من الوصول إلى جمهور واسع عبر الحدود الجغرافية، مما يجعله تهديداً عابراً للحدود ، و يستفيد التنظيم من تقنيات التلاعب النفسي والدعاية لتأجيج العنف والكراهية وتجنيد عناصر جديدة، مما يمثل تحدياً عالمياً يتطلب تعاوناً دولياً لمكافحته[xxxiv].

ثانياً: زعزعة الاستقرار الامني:

يؤدي تعاطي المخدرات الى زعزعة استقرار المجتمع ،فالآثار المدمرة للمخدرات على الفرد والأسرة تترجم إلى نتائج كارثية على المجتمع ككل، مما يغذي حالة من عدم الاستقرار الشامل ، وتتجلى هذه الآثار في مجموعة من المشاكل التي تخل بالنظام الاجتماعي وتعيق التقدم بما فيها عدم الاستقرار الأمني وتآكل النسيج الاجتماعي وتزايد مشاعر الكراهية وتأخر التنمية وانشغال الدول والحكومات بعلاج المدمنين بدلاً من التركيز على قضايا التنمية الأساسية، مما يضعف من قدرتها على تحقيق الاستقرار، وانهيار منظومة القيم والأخلاق التي هي أساس أي مجتمع مستقر كل هذه العوامل تساهم في خلق بيئة هشة وغير مستقرة، مما يعيق أي جهود نحو التقدم والازدهار[xxxv].

ثالثاً: الجريمة المنظمة:

عصابات الجريمة المنظمة والارهابية قد تستخدم تجارة المخدرات كمصدر رئيس لتمويل عملياتها، وتعتبر تجارة المخدرات من الأنشطة الإجرامية التي تدر أرباحاً هائلة، مما يسمح لهذه العصابات بامتلاك موارد هائلة لتمويل أنشطتها الإرهابية أو الإجرامية، وشراء الأسلحة، وتجنيد عناصر

جديدة، ودفع الرشاوى، والقيام بعمليات غسل الأموال ، فضلاً عن ذلك العصابات التي تتاجر بالمخدرات قد تقوم بأعمال عنيفة وبث الرعب في المجتمعات بهدف السيطرة على طرق التهريب وتأمين مصالحها، مما يجعلها تشبه في أساليبها الجماعات الإرهابية وفي بعض الحالات قد يتعاون تجار المخدرات مع الجماعات الإرهابية في تبادل الخبرات، وتسهيل عمليات التهريب، وتنفيذ عمليات مشتركة ضد الأجهزة الأمنية، ومن هنا يمكن القول إن تجارة المخدرات هي جزء لا يتجزأ من أنشطة الجريمة المنظمة والإرهاب[xxxvi]،وتنوعت صور الجريمة المنظمة وذلك نتيجة لتشعب مجالات عملها الا أن أبرز صورها «جريمة غسيل الأموال، جريمة السرقة ، جريمة تهريب الأسلحة، وجريمة الغش في عمليات التأمين، جرائم الكمبيوتر، جرائم تهريب المهاجرين بطرق غير مشروعة، جريمة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية وهذه الجرائم تعد من الجرائم المنظمة على الصعيد الداخلي [xxxvii].

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي:

يتزايد لدى مدمني المخدرات تفضيلهم لنوع معين من المواد المخدرة، وتتزايد رغبتهم في التعاطي بشكل يومي ومع مرور الوقت، يتناقص تأثير المادة المخدرة مما يؤدي إلى زيادة الشهية والإنفاق عليها. ونظراً لأن المدمن قد يواجه صعوبة في الحصول على المادة المفضلة، فإنه قد يضطر لشراء أنواع بديلة تلبي احتياجاته، وإذا لم يتمكن من إيجاد أي نوع، فإنه قد يلجأ إلى أفعال إجرامية، مثل السرقة أو الاحتيال، لتوفير ثمن المخدرات الباهظ، وإن هذا السلوك الإجرامي لا يقتصر على الحاجات الاقتصادية فقط، بل يعكس الطبيعة الإرهابية لسلوك المدمن الذي يضحي بالغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى من أجل إدمانه، وبالتالي فإن تفسير الدوافع وراء السرقات البسيطة التي يرتكبها المدمنون بأنها مجرد حاجة اقتصادية هو تفسير قاصر، فكل شخص لديه احتياجات يسعى لتلبيتها، لكن بعض الأفراد يلجؤون إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك[xxxviii].

ولا تقتصر أضرار تعاطي المخدرات على الخسائر البشرية فحسب، بل تمتد لتشمل خسائر اقتصادية كبيرة، فضلاً عن تدهور القوة الإنتاجية للأفراد، تتحمل المؤسسات الحكومية والخاصة نفقات ضخمة لمكافحة هذه الظاهرة وعلاج المدمنين، وهذه التكاليف تستنزف خزينة الدولة وتضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسية، مما يجعل مكافحة المخدرات ضرورة قصوى تبدأ من الوقاية وتنتهي بعلاج الإدمان، وتشمل جهوداً مشتركة من مختلف الأجهزة الأمنية والطبية والقضائية [xxxix]، ومن هذه الاثار الاقتصادية:

1_ زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية: يفرض تعاطي المخدرات عبئاً مالياً كبيراً على الأنظمة الصحية بسبب الحاجة إلى علاج الأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة به، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف العامة على عائلته لتغطية تكاليف العلاج او اتعاب المحاماة والنفقات الاخرى المترتبة على ايداعه في المصحة العلاجية او السجن.

1. **فقدان الإنتاجية:** تراجع أداء القوى العاملة يؤدي إدمان المخدرات إلى انخفاض الأداء والإنتاجية في مكان العمل، حيث يعاني المدمنون من ضعف التركيز وقلة الانتباه وارتفاع معدلات الغياب بسبب الإدمان زيادة في عدد أيام الغياب عن العمل، مما يؤثر سلباً على الأداء العام للمؤسسات والشركات.
2. **التكاليف الجنائية إنفاق الحكومة:** تعد مكافحة المخدرات عبئا ماليا ضخما على ميزانيات الحكومات، حيث تتطلب عمليات التحقيق والملاحقة القضائية تكاليف باهظة، الى جانب الضغط على السجون حيث تزداد نسبة المدانين بجرائم المخدرات في السجون، مما يزيد من تكاليف الاحتجاز والرعاية.
3. **انخفاض الاستثمارات:** اي يؤدي الادمان على المخدرات الى انخفاض الثقة بالمناطق المحلية وهذا ما يؤثر على الاستثمارات التجارية [xl]، فكان الادمان على المخدرات عاملاً طارداً للاستثمار التجاري يعمل على تآكل رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحلية وهذا الانخفاض في الثقة بالمناطق المحلية يجعل المستثمرين يحجمون عن فتح او توسيع اعمالهم مفضلين مواقع اكثر استقراراً وامناً.

المطلب الثالث: التأثير الاجتمــاعي والسياسي:

يترتب على تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها آثار سلبية متعددة، تؤثر على الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية والسلوكية للمتعاطي أو المدمن، من أبرز هذه الآثار هي الجرائم، حيث تعتبر المخدرات من الأسباب المباشرة التي تدفع المتعاطين للانحراف وارتكاب الجرائم وتفكك الاسرة ويعود ذلك إلى تأثيرها على الجهاز العصبي ومراكز التحكم في الدماغ، مما يؤدي إلى فقدان السيطرة، وضعف القيم الأخلاقية، والانهيار النفسي[xli]،وبالتالي تنشأ اسرة مفككة ضعيفة حيث إنها تقوض إرادته وتفقده قيمه الدينية والأخلاقية، كما أنها تسبب تدهوراً وظيفياً وتعليماً ، مما يقلل من إنتاجيته ونشاطه الاجتماعي والثقافي، نتيجة لذلك يفقد المتعاطي ثقة الناس به ويتحول إلى شخص سطحي وكسول لا يعتمد عليه، يهمل احتياجاته الأساسية، ويعاني من تقلبات مزاجية وسوء في التعامل مع الآخرين[xlii]،ويعاني المدمن من شعور بالعزلة عن المجتمع، حيث يرى سلوكه كشكل من أشكال العداء، مما يؤثر سلباً على حياته الاجتماعية والثقافية هذا الارتباط بين تعاطي المخدرات وتدهور الأخلاق يجعله سبباً رئيسا للفقر والجريمة، ومع انتشار المخدرات بين الشباب عالمياً، تحذر منظمة الصحة العالمية من الإدمان كواحد من أخطر التحديات الصحية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، فالإدمان على المخدرات يسبب أمراضاً نفسية خطيرة تؤدي إلى الانحراف والجريمة بسرعة[xliii].

وتشير البيانات إلى وجود علاقة طردية بين انتشار المخدرات وتصاعد حالات العنف الأسري في المجتمع العراقي، وفقاً لسجلات مديرية حماية الأسرة والطفل ففي عام 2021، بلغت حالات العنف الأسري المرتبطة بالمخدرات 7,238 حالة، أي ما يمثل 43% من إجمالي الحالات المسجلة، وتظهر الإحصائيات أن فئة النساء هي الأكثر تأثراً بالعنف الأسري الناتج عن المخدرات بنسبة 68.6%، تليها فئة كبار السن بنسبة 19%، وأخيراً فئة الأطفال بنسبة 12.4% [xliv]، وخلال عام 2024_ 2025 بلغت حالات العنف 14،000 حالة عنف اسري ناتجة عن تعاطي المخدرات [xlv].

وتؤثر المخدرات اجتماعياً بشكل سلبي ومباشر على الأمن القومي لعدة أسباب [xlvi]:

1. تتطلب مكافحة المخدرات جهوداً أمنية مكثفة لفهم البنية الاجتماعية، خاصةً أن المتعاطين غالباً ما يكونون جزءاً من تجمعات قبلية أو عشائرية أو عائلية.
2. تواجه الأجهزة الأمنية صعوبات كبيرة في تنفيذ أوامر القبض على المتورطين بالمخدرات في المناطق النائية، مثل القرى والأرياف والأحياء الشعبية التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.
3. يتردد القائمون على تطبيق القانون في التعامل مع المطلوبين قضائياً إذا كان لديهم نفوذ اجتماعي أو عشائري أو قبلي كبير.

في حين يكون تأثير المخدرات في العراق كـ جريمة سياسية ذات تأثير سلبي على وجود المجتمع وبنية البلد، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من التداعيات السياسية منها :

1. انعدام ثقة المواطن بنزاهة المؤسسات: عندما يرى المواطن أن آفة خطيرة مثل المخدرات تتفشى في مجتمعه، وأن جهات متنفذة أو سياسيين قد يكونون متورطين، أو أن السلطات لا تبذل الجهود اللازمة للحد منها، فإن هذا يولد قناعة بعجز الدولة عن حماية مواطنيها، مما يقوض الشرعية السياسية للنظام بأكمله.
2. إضعاف سيادة الدولة وهيبتها : تساهم تجارة المخدرات في إضعاف الأجهزة الأمنية والسياسية للدولة وتآكل قدرتها على فرض القانون، وهذا ما يضر بهيبة البلد وسيادته، خاصة مع تحول العراق من بلد عبور إلى بلد منتج ومستهلك ، فضلاً عن انتشار المخدرات ساهم في تمويل الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، وهذا ما يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني في العراق.
3. تنامي الفساد المؤسساتي: ان زيادة الفساد يرتبط بالإتجار غير المشروع بالمخدرات بأنشطة مالية غير قانونية، مما يؤدي إلى ازدياد ظاهرة الفساد داخل عمل المؤسسات الحكومية، سواء عن طريق الرشوة أو التواطؤ، وهو ما يضعف من أداء الدولة ويؤثر على الاستقرار السياسي
4. عدم الاستقرار السياسي والأمني: يساهم في وجود حالة من الفوضى وضعف الرقابة على المنافذ والمناطق الحدودية خاصة بعد عام 2003 وهذا يعمل على تسهيل انتشار المخدرات وازدهار تجارتها، مما خلق بيئة غير مستقرة تؤثر على قرارات وعمل المؤسسات السياسية[xlvii].

5. تغيير أولويات القرار الوطني: يصبح التحدي الامني والسياسي المتمثل في مكافحة المخدرات والاتجار بها أولوية وطنية قصوى، مما يضطر صانعي القرار إلى تحويل الموارد المالية والبشرية والجهود الأمنية من قضايا أخرى (مثل التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب) للتركيز على هذه الظاهرة المتفاقمة، وهذا التشتيت يعيق قدرة الدولة على تنفيذ خططها الاستراتيجية طويلة الأمد [xlviii].

وبناءً على ما تقدم تؤثر المخدرات على الامن القومي العراقي فهي لا تضرب القوة العسكرية بشكل مباشر وانما تعمل على تقويض اسس الدول السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية من الداخل اي تعمل على انهيار القيم الاجتماعية والاخلاقية وهذا ما يؤدي الى حدوث تفكك الاسري وحالات العنف وخلق العدوانية واللامبالاة لدى افراد المجتمع وزيادة معدلات الجريمة وتهديد وحدة المجتمع واستقراره خاصة فئة الشباب اكثر عرضة لتأثر وهذا ما يؤدي الى ضياع امكانياتهم وطاقتهم وبالتالي حرمان الدولة من اهم قادة المجتمع وهذا ما يؤثر هذا على الامن القومي العراقي واستقراره .

المبحث الرابـــع

الوسائل العلاجية لمكافحة المخدرات وعقوبة تعاطيها في القانون العراقي

تعتبر المخدرات محفزاً رئيساً لارتكاب جرائم متنوعة، حيث إنها تؤثر على الجهاز العصبي والحسي للفرد، مما يفقده السيطرة على نفسه أثناء تعاطيها، ويكون ذلك بدافع الشخص لارتكاب جريمة بهدف الحصول على المخدرات، أو عندما يكون تحت تأثيرها، ويكون علاج المتعاطين ضرورياً من اجل الحد من هذه الظاهرة، وقد تعاملت الكثير من الدول مع هذه المشكلة بجدية منذ تأسيسها، بما في ذلك العراق الذي كان أول قانون للمخدرات فيه عام 1923[xlix]،وتبذل كل دولة جهودها من خلال قوانينها للقضاء على هذه الجريمة وان من اهم السياسات على المستوى الامني والصحي في العراق لمعالجة هذه الظاهرة هي :

اولاً_ المستوى الأمني: تعد وزارة الداخلية العراقية المؤسسة الأمنية الرئيسية المكلفة بمكافحة المخدرات، حيث أنشأت المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعمل هذه المديرية ضمن تشكيلات وزارة الداخلية ومكافحة الإرهاب، ويشرف عليها ضباط متخصصون، و تم ربط مدير المديرية بوكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، كما تستعين وزارة الداخلية بجهود جهاز مكافحة الإرهاب لمواجهة خطر المخدرات المتزايد، خاصة بعد أن تم ضبط مواد مخدرة مموهة على شكل حلوى للأطفال كانت في طريقها إلى العراق.

ثانياً_ المستوى الصحي: تنص المادة 39 من القانون العراقي رقم (50) لسنة 2017 على ضرورة تشكيل لجنة طبية في وزارة الصحة لعلاج المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتهدف هذه اللجنة إلى تقديم الرعاية الصحية للمدمنين في إحدى المؤسسات الصحية، وتشكل وزارة الصحة لجاناً طبية متخصصة للإشراف على هذه الإجراءات [l].

ويعد القانون رقم (50) لسنة 2017 أحد أبرز التشريعات العراقية الحديثة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، إذ تضمّن جملة من الأحكام التنظيمية والجزائية التي تهدف إلى مواجهة هذه الظاهرة بصورة شاملة، فقد نصّت المادة (2/ثانياً) على استحداث مديرية شرطة بمستوى قسم في كل محافظة تتولى حصراً مهمة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، كما أوجبت المادة (7/أولاً) تأسيس مركز متخصص لتأهيل المدمنين ضمن هيكلية وزارة العمل، وفي الجانب العقابي، قررت المادة (27) عقوبتي الإعدام أو السجن المؤبد لكل من استورد أو جلب أو أنتج أو زرع مواد مخدرة، بينما تناولت المادة (28) صوراً أخرى من العقوبات المرتبطة بالأفعال الجرمية المشمولة بالقانون، كما نصّت المادة (32) على معاقبة مرتكبي فعل التعاطي بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، فضلاً عن غرامة مالية تتراوح بين خمسة إلى عشرة ملايين دينار، بينما المادة (30) فقد شددت العقوبات بحق كل من يعتدي على موظف أو مكلف بخدمة عامة أثناء تنفيذ القانون، حيث قررت عقوبة السجن المؤقت، وترتفع إلى السجن المؤبد إذا نتج عن الاعتداء عاهة مستديمة، وتصل إلى الإعدام إذا أفضى الفعل إلى موت الموظف.

وعند المقارنة مع القانون السابق رقم (68) لسنة 1965، يتضح أن القانون رقم (50) لسنة 2017 يمثّل نقلة نوعية وتطوراً ملحوظاً، لكونه يتماشى مع الاتجاهات الدولية الحديثة في مجال مكافحة المخدرات، ويعكس توجهاً مؤسسياً أكثر تنظيماً من خلال إقرار الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات[li].

السنة	كميات المواد المخدرة (كغم)	عدد المتهمين الذين القي القبض عليهم	المتهمين الذي صدر بحقهم احكام قضائية
2004	91	273	252
2005	157	336	279
2006	138	396	369
2007	381	515	401
2008	190	849	556
2009	294	1002	754
2010	114	1080	833
2011	160	1291	531
2012	82	1419	822
2013	43	1390	396
2014	61	966	1218
2015	25	1278	787
2016	78	2182	1147
2017	69	2941	1638
2018	354	2737	1171
2019	238	6074	2766
2020	426	7514	3281
2021	491	12822	5970
2022	14,000	16،800	12،000
2023	12 طناً	10و000	7،397
2024	6 اطنان و183 كيلوغراماً	14،438 متهم	8،930
2025	ما يزيد عن 3 أطنان تقريباً	3,006	احصائية الربع الاول من 2025 تبلغ 973

المصدر: khalid hintush sajti, sitratijiat wataniat limukafahat almukhadirat fi aleiraqi, majalat alqadisiat lileulum aliansaniat , aleudadu1, 2025, s 548 _ 549 https://www.infoplusnetwork.com/news/local

وتتولى المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التابعة لوزارة الداخلية، مهمة مكافحة المخدرات وتشمل مهامها ما يلي:

أ. ضبط المواد المخدرة، وملاحقة مرتكبي جرائمها وفقًا للقانون.

ب. التعاون مع المكتب العربي لمكافحة المخدرات والهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

ج. مراقبة المجرمين في هذا المجال، بما في ذلك المتاجرة أو الصناعة، أو الحيازة، أو النقل، أو الاستيراد، أو التصدير، أو الزراعة، كما يتم منع المحاولات التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الجرائم، ويتم اتخاذ التدابير القانونية اللازمة.

د. مراقبة ناقلي المواد المخدرة عند استخدام وسائل النقل في ارتكاب الجرائم، وتتم معاقبتهم بموجب هذا القانون.

هـ. تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية، للتعرف على شبكات التهريب.

و. تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون القانوني والقضائي، وتسليم المجرمين، ومراقبة العراقيين الذين يقبض عليهم في الخارج بتهم تهريب المخدرات، ويتم تطبيق الإجراءات واللوائح المعتمدة بالتعاون مع وزارة العدل والخارجية[iii].

لاسيما وتعد وزارة الصحة الجهة القطاعية الرئيسة والسلطة ذات الاختصاص الإداري والرقابي الأساس المسؤولة عن حماية الصحة العامة وضمان
حق المواطنين في التمتع بخدمات صحية كافية، وتضطلع الوزارة بدور محوري في مواجهة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، إذ نصت المادة (2) من قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 على أن وزارة الصحة تهدف إلى توفير المستلزمات الضرورية التي تكفل للمواطن حقه في التمتع بلياقة صحية متكاملة بدنياً وعقلياً و نفسياً واجتماعياً، بما ينسجم مع ما ورد في التشريعات الصحية النافذة.
وبناءً على ما ورد في المادة نفسها من قانون وزارة الصحة العراقية، ألزمت التشريعات الوزارة بالسعي لتحقيق أهدافها في هذا المجال، الأمر الذي دفعها إلى تنفيذ أنشطة متعددة أسهمت بشكل فاعل في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وقد تحقق ذلك عبر الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها في إطار قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ[iii].

ثالثاً: دور الإعلام: تأتي وسائل الاعلام في مكافحة المخدرات من المحاور الأساسية في نشر الوعي الصحي والثقافة المجتمعية، إذ تتجلى أهميته في تعريف الجمهور بمخاطر المخدرات وتسليط الضوء على أساليب الوقاية منها، كما تكمن أهمية الإعلام في تبني خطاب مهني رصين يساهم في رفع مستوى الوعي العام، من خلال استخدام أدواته المختلفة في التثقيف والتوجيه ،ويبرز دوره كذلك في تقديم موضوعات شاملة حول المخدرات، والتأكيد على أهمية الوقاية عبر إثارة اهتمام الأفراد والجماعات بمخاطرها، فضلاً عن دعمه للبرامج الوطنية الخاصة بالحد من انتشارها، كما أن استثمار وسائل الإعلام في هذا المجال يمثل ركيزة مهمة لتعزيز القرارات الحكومية الخاصة بمعالجة قضية المخدرات، وذلك عبر دوره التوعوي والإرشادي.
وإن فاعلية الإعلام تكمن في كونه وسيلة قادرة على الوصول إلى مختلف الفئات من دون قيود مكانية أو زمانية، مما يمنحه ميزة في التأثير المباشر على الرأي العام والمشاركة الفعلية في حملات التوعية، وهذا يستدعي الالتزام بخطاب إعلامي مهني متزن، يواكب التحديات الراهنة ويعكس اهتمام صانع القرار ببرامج الوقاية ومعالجة الظاهرة[iv].

الخاتمـــــة

ظاهرة المخدرات لا تعد مجرد مشكلة صحية او اجتماعية بل انها تحد امني وجودي يعمل على تهديد استقرار العراق وامنه القومي ، وهذه التداعيات الخطرة تتجاوز الافراد لتشمل بنية المجتمع والدولة ، بدءاً من تمويل الارهاب و تغذية الجريمة المنظمة وصولاً الى اضعاف القدرات البشرية والاقتصادية للبلد ، فضلاً عن ذلك يجب ان يكون لصانع القرار في مواجهة هذا الخطر استراتيجية واضحة وشاملة ، وان يكون هناك سياسات علاجية وقائية الى جانب تعزيز التعاون الاقليمي والدولـي ، لاسيما وان بناء مجتمع واعي ومحصن ضد هذه المخاطر يتطلب وجود استثمار حقيقي في التعليم والتوعية مع دعم المؤسسات الدينية والاجتماعية .
وان مكافحة هذه الجريمة هي مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الجميع ، وليس حكراً على الجهات الامنية ، بل انها معركة تتطلب تضافر جهود الجميع من اجل حماية العراق وضمان استقراره وامنه في ظل هذه التحديات الراهنة .
التـوصيات:

1. تبادل المعلومات مع دول الجوار و الجهات الدولية المعنية بشؤون المخدرات من اجل التعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات.
2. اقامة الندوات والمؤتمرات مع تكليف المختصين بألقاء المحاضرات للتعرف على طرق العلاج والوقاية .
3. تعزيز ضبط المنافذ الحدودية: تزويد الأجهزة الأمنية (شرطة مكافحة المخدرات، والأجهزة الاستخبارية، وحرس الحدود) بأحدث تقنيات المراقبة والتفتيش، وتوفير كافة المستلزمات لـ ضبط المنافذ الحدودية بشكل فعال لمنع تدفق المخدرات والمؤثرات العقلية إلى البلاد.
4. مكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية: إجراء تحقيقات ومحاسبة صارمة ضد أي شخص يستغل مركزه الوظيفي والأمني لتمرير المخدرات أو الحصول على الرشوة، نظراً لما تشير إليه بعض الدراسات من دور غير مباشر لبعض الأفراد في انتشار الظاهرة.

5. معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية: وضع خطط حكومية عاجلة لتحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة أزمة البطالة المتزايدة بين الشباب والتي تعد من أهم عوامل دفع الشباب للتعاطي أو الاتجار، مع التركيز على الشباب غير المتعلم وذوي المستوى المعيشي المتدني.
6. ضرورة تشكيل لجنة عليا تضم خبراء من مختلف المؤسسات الامنية والوزارات المعنية تعمل تحت اشراف رئيس الوزراء لمناقشة ومتابعة الاليات والبرامج لمواجهة ظاهرة المخدرات بشكل أكثر فعالية.
7. تعديل القانون الجنائي قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017:

– إعادة النظر في بعض النصوص لزيادة التوازن بين العقاب والعلاج، مثل:

–توسيع نطاق الإعفاء من الدعوى الجزائية لتشمل المتعاطي والمدمن الذي يتقدم للعلاج من تلقاء نفسه أو من قبل زوجه أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية (تعديل مقترح للمادة 40).

– التأكيد على العقوبات المشددة ضد تجار المخدرات ومن يغري الأحداث على تعاطيها.

– ضمان التنفيذ الفعال للقوانين: التأكيد على التطبيق الجاد والفعال للقوانين الحالية لمكافحة المخدرات، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، حتى لا تبقى النصوص حبراً على ورق.

Sources

1. abrahim harbi abrahim, aliaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003, almajalat alsiyasiat alduwaliat , kuliyat aleulum alsiyasiati, aljamieat almustansiriat , aleadad 59, 2024.
2. ahamad eabd almajid eabd aleaziz mansur , aldhaka' aliastinaeiu walamin alqawmiu, dar altaelim aljamieii lilnashri, aliaiskandariat , 2024.
3. ahamad falih husayn w banyas eadnan jlub, eawamil wasbab taeati almukhadirat watharih alaijtimaeiat dirasatan maydaniatan fi madinat baghdad, almajalat almahkamat ,kuliyat altarbiat lilbanat , aljamieat aleiraqiati, aleadad 28, 2025.
4. asamat hasan huaydi w murtadaa qasim hasan, almukhadirat watharuha alsalbiat ealaa alfard walmujtamae : dirasat qanuniat waijtimaeiatun, majalat alriyadat lilmal walaiemal ,, kuliyat aiqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujalad 5, eadad alkhasi.
5. asara' salim katae, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat litaeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii alasbab walmuealajati, muasasat dar alaislam alkhayriat lilnashri.
6. ayad muhsin damdu, almukhadirat walaidman alruwaa alduwliat fi almukafahat waltajribat aleiraqiat , markaz albayan lildirasat waltakhtiti, 2017.
7. ayman falih hasan w zilal jawad kazim, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat walsiyasiat lilmukhadirat ealaa sukaan muhafazat alqadisiat, majalat adab alkufat , kuliyat aladab , jamieat alkufati, aleadad 58, 2023
8. basimat kazar hasan, athar almukhadirat ealaa alamin alaiqtisadii fi albasrat, majalat algharii lileulum alaiqtisadiat , kuliyat aladarat walaiqtisadi, jamieat alkufat, aleudadi27.
9. bdar nasir husayn, hamlat aeilaniat limuajahat almukhadirat fi aleiraq dirasat tahliliat lildirasat alakadimit fi aleiraqi, majalat markaz babil lildirasat alansaniat , aleudadu1, 2025.
10. brik bin ghayid alqarnii, almukhadirat alkhatar aliajtimaeiu aldaahima, maktabat alqanun waliaqtisad lilnashr , alrayad, 2010.
11. jamil hamid eatiat, zahirat taeati almukhadirat fi aleiraq aleawamil waltaathirat , majalat nasaq , mujalad 42, aleadad 3, 2024.

12. hasan salman khalifat albaydani, dawr alsiyasat alaminiat fi muealajat zahirat almukhadirat watathiratiha ealaa alamin alwatanii aleiraqii, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 43, 2022.

13. hnan shihab alshamri , azimat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuh alasiriat walmujtamaeiat walnafsiatu, majalat alriyadat lilmal waliaemali, kuliyat aqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujaladi5, aleadad alkhasa,2024.

14. rna eali humayd alsaedi, wasayil aldabt aladarii fi mukafahat almukhadirat walmuathirat aleaqliat fi aleiraqi, majalat kuliyat alqanun waleulum alsiyasiat , aljamieat aleiraqiat , aleadad 29, 2025.

15. riad eabd abrahim w waraqa' muhamad rahimi, aljawanib aliajtimaeiat lizahirat almukhadirat fi aleiraqi, majalat dirasat duliat , aleadad 102 , 2025.

16. zaghdar eabd alhaqi , waqie wafaq altaeawun alaminii fi almutawasit fi majal mukafahat alairihab , majalat almufakir , jamieat muhamad khudayr bisakrat, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, aleadad 8.

17. sdad mawlud sabe , antishar zahirat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuha ajtimaeiaa, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 52 ,2024.

18. suead hamid rashida, aladman ealaa almukhadirat , aliasbab waleilaj (dirasat maydaniat fi madinat baghdad) , almajalat aldawliat lileulum alansaniat waliajtimaeiati, aleadadi22, 2021.

19. shdhaa najah bilash , athar almukhadirat ealaa alamin alaijtimaeii, majalat alqadisiat lileulum aliaijtimaeiat , kuliyat aladab ,jamieat alqadisiat ,aleadadi3, 2009.

20. shalaal eabd khamis alrabiei , aliarhab waljarimat almunazamatu, kitab lilnashri, 2025.

21. talaet lutfi wakharuna, ealm ajtimae aljarimat walianhiraf , dar almuyasirat lilnashri, eaman, 2014.

22. eadil eabd alhamzat thajili, alamin alqawmiu walamin alansaniu dirasat fi almafahimi, majalat aleulum alsiyasiiti,jamieat baghdad, aleudadi51, 2019.

23. eabaas hakamat farman , aljarimat almunazamat wasalib mukafahatiha , majalat aljamieat aleiraqiat , aleadad 35, 2016.

24. eabd alrazaaq aldilymy, aldieayat walshaayieat walraay aleamu ruyat mueasarati, dar alyazurii lilnashri, eaman , 2015.

25. eabd aleal aldiyri , alaitijar ghayr almashrue bialmukhadirat waljuhud alduwliat lilwiqayat minha bialtatbiq ealaa tajarib ealamiat waqilimiat w wataniatin, maktabat alanjlu almisriati, alqahiratu, 2016.

26. eaqil eabd jali w hudaa karim matlaki, almukhadirat watahdid alamin almujtamaeii fi aleiraqi, majalat adab almustansiriati, aleadad 105, 2024.

27. eaqil falih , alairihab aleabir lilhudud dirasat fi astikhdam wasayil altawasul aliajtimaeii namadhij mukhtaratun, majalat hamurabi, aleadadi44, 2022.

28. eali ahmad khadir almiemari w aihmad eabd aleaziz alhisniati, dirasat fi eilm alajrami, dar ghayda' lilnashr , 2012.

29. eali sayid asmaeil , alamin alqawmiu alearabiu waqieuh wafaquh fi zili altahawulat aliaqtisadiat alealamiat almueasirati, dar altaelim aljamieii lilnashr ,2019 ,alaskandiria.

30. eamar eabd alghanii , mashakil almurahiqin : alqunbulat almawqutatu, majmueat alniyl alearabiat lilnashri, 2024.

31. faris muhamad aleamarati, aliarihab aleabir lilhudud watadaeiatuh ealaa alamin walsilm alwatanii , dar alkhalij lilnashr waltawziei, 2021.

32. fatimat salim jabir, al'asbab almuadiyat alaa aintishar almukhadirat fi aleiraq min wijhat nazar talbat kuliyat altarbiat alasasiat , majalat kuliyat altarbiat alasasiat lileulum altarbawiat waliansaniati, jamieat babli, aleadad 37, 2018.

33. faysal alzaradi, aliadman ealaa alkuhuli walmukhadirat , dar aleilm lilmalayin , lubnan, 2009.
34. liqa' eabd alhadi masayr w amal eabd alhasan eulwan,alathar alaijtimaeiat walqanuniat lizahirat taeati almukhadirat ladaa alshabab fi almujtamae aleiraqii (dirasat aijtimaeiat qanuniatun), majalat awruk lileulum alansaniati, kuliyat altarbiat lileulum alansaniati, jamieat almuthanaa, aleadad alawili, 2021.
35. lamya' yasin alrakabi, asbab taeati almawadi almukhadirat ladaa talabat almarhalat alaeidadiat , majalat aleulum alnafsiat , aljamieat almustansiriat, aleadad 19.
36. mahir haydar naeim aljabri w latif kamil kiliui, athar jarayim almukhadirat fi alamin alansanii aleiraqii alamin alaijtimaeii anmwdhjaan, majalat kuliyat altarbiat lileulum alansaniat , jamieat dhi qarin , aleadad 2, 2023.
37. muhamad almashaqibat , aliadman ealaa almukhadirat alarshad waliadman alnafsi, dar alshuruq lilnashr , eamaan ,2007.
38. muhamad eabd almuneim alzubaydii, aliadman ealaa almukhadirat dirasat tahliliat fi asbab wanwae almukhadirat walnatayij wasubul almuealajati, majalat adab alraafdi, kuliyat aladabi, jamieat almusli, aleadad 78 , 2021.
39. muhamad fathi hamadatu, aliadman walmukhadiratu, dar fajr lilnashr waltawziei, alhadayiq , 2004.
40. muhamad fathi muhamad , adman almukhadirat walmuskirat bayn alwaq walkhayalii min manzur altahlil alnafsii allaakani, maktabat alanjilu almisriat lilnashri, 2011.
41. mustafaa dasih w sabrin tawati, zahirat taeati almukhadirat : min almafhum alaa alealaji, majalat almadad , aleadad 13, 2023.
42. muayid jabaar hasan, athar taeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii : alaisbab walhulula, majalat alfikr aljadida, aleadad 7, muasasat dar alaislam althaqafiat alkhayriati, 2020.
43. nda jamal harhur , libya walhijrat ghayr alshareiat wathiruha ealaa alamin alqawmii, alearabii lilnashr , misr ,2024.
44. nasif jasim aljuburi wakharuna, taeati watijarat almukhadirat watathiruhuma ealaa alaiqtisad aleiraqii waihdaf altanmiat almustadamat : dirasat halat ealaa eayinat min shabab muhafazat babil , majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleudadu1, 2025.
45. nagham husayn niemat , tadaeiat waineikasat zahirat almukhadirat ealaa tahqiq altanmiat almustadamati, majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleadad khasun , almujalad 5, 2024.
46. yasir talal nudayri, alsiyasat aleamat lil'amn almujtamaeii wathiruha fi mukafahat zahirat almukhadirat aleiraq anmwdhjaan, majalat jamieat tikrit lileulum alsiyasiati, aleadad 38, 2025.
47. yusuf abu alhajaaj , kayf nahmi abnayina min akhtar almukhadirat , dar alkitaab alearabii lilnashra, dimashqa, 2011.

(i)muhamad fathi hamadatu, aliadman walmukhadiratu, dar fajr lilnashr waltawziei, alhadayiq , 2004, sa23.

(ii)brik bn ghayid alqarnii, almukhadirat alkhatar aliajtimaeiu aldaahima, maktabat alqanun waliaqtisad lilnashr , alrayad, 2010, sa61.

(iii)muhamad almashaqabat , aliadman ealaa almukhadirat alarshad waliadman alnafsi, dar alshuruq lilnashr , eamaan ,2007, s 67_68.

(iv)muhamad fathi muhamad , adman almukhadirat walmuskirat bayn alwaq walkhayalii min manzur altahlil alnafsii allaakani, maktabat alanjilu almisriat lilnashri, 2011, sa35.

(v)The Iraqi Gazette, No. 446, 2017.

([vi])eabd aleal aldayri , alaitijar ghayr almashrue bialmukhadirat waljuhud alduwliat lilwiqayat minha bialtatbiq ealaa tajarib ealamiat waqilimiat w wataniatin, maktabat alanjlu almisriati, alqahiratu, 2016, sa29.

([vii])mustafaa dasih w sabrin tawati, zahirat taeati almukhadirat : min almafhum alaa alealaji, majalat almadad , aleadad 13, 2023, s 60

([viii])faysal alzaradi, aliadman ealaa alkuhul walmukhadirat , dar aleilm lilmalayin , lubnan, 2009, sa16

([ix])eali sayid asmaeil , alamin alqawmiu alearabiu waqieuh wafaquh fi zili altahawulat aliaqtisadiat alealamiat almueasirati, dar altaelim aljamieii lilnashr ,2019 ,alaskandariat , s 34_35.

([x])aihmad eabd almajid eabd aleaziz mansur , aldhaka' aliastinaeiu walamin alqawmiu, dar altaelim aljamieii lilnashri, aliaiskandariat , 2024, sa84

([xi])nada jamal harhur , libya walhijrat ghayr alshareiat wathiruha ealaa alamin alqawmii, alearabii lilnashr , misr ,2024 , sa31

([xii])eabd alrazaaq aldilymy, aldieayat walshaayieat walraay aleamu ruyat mueasarati, dar alyazurii lilnashri, eaman , 2015, sa144

([xiii])eadil eabd alhamzat thajili, alamin alqawmiu walamin alainsaniu dirasat fi almafahimi, majalat aleulum alsiyasiiti,jamieat baghdada, aleudadi51, 2019, sa331.

([xiv])eaqil eabd jali w hudaa karim matlaki, almukhadirat watahdid alamin almujtamaeii fi aleiraqi, majalat adab almustansiriati, aleadad 105, 2024, sa106

([xv])limya' yasin alrakabi, asbab taeati almawadi almukhadirat ladaa talabat almarhalat alaeidadiat , majalat aleulum alnafsiat , aljamieat almustansiriat, aleadad 19, sa90

([xvi])zaghdar eabd alhaqi , waqie wafaq altaeawun alaminii fi almutawasit fi majal mukafahat alairihab , majalat almufakir , jamieat muhamad khudayr bisakrati, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, aleadad 8 , s 258

([xvii])talaet lutfi wakharuna, ealm ajtimae aljarimat walianhiraf , dar almuyasirat lilnashri, eaman, 2014, s 98

([xviii])nagham husayn niemat , tadaeiat waineikasat zahirat almukhadirat ealaa tahqiq altanmiat almustadamati, majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleadad khasun , almujalad 5, 2024, si1

([xix])hasan salman khalifat albaydani, dawr alsiyasat alaminiat fi muealajat zahirat almukhadirat watathiratiha ealaa alamin alwatanii aleiraqii, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 43, 2022, sa105

([xx])suead hamid rashida, alaidman ealaa almukhadirat , aliasbab waleilaj (dirasat maydaniat fi madinat baghdad) , almajalat aldawliat lileulum alansaniat waliajtimaeiati, aleadadi22, 2021, s 109.

([xxi])eali ahmad khadir almiemari w aihmad eabd aleaziz alhisniati, dirasat fi eilm alajrami, dar ghayda' lilnashr , 2012, si97

([xxii])aihmad falih husayn w banyas eadnan jluba, eawamil wasbab taeati almukhadirat watharih alaijtimaeiat dirasatan maydaniatan fi madinat baghdad, almajalat almahkamat ,kuliyat altarbiat lilbanat , aljamieat aleiraqiati, aleadad 28, 2025 , s 203.

([xxiii])hasan salman khalbafat albaydaniu , masdar sabaq dhikruh , sa109.

([xxiv])eamaar eabd alghanii , mashakil almurahiqin : alqunbulat almawqutatu, majmueat alniyl alearabiat lilnashri, 2024, s 68

([xxv])nasif jasim aljuburi wakharuna, taeati watijarat almukhadirat watathiruhuma ealaa alaiqtisad aleiraqii waihdaf altanmiat almustadamat : dirasat halat ealaa eayinat min shabab muhafazat babil , majalat alriyadat lilmal walaiemal , aleudadu1, 2025, sa225

([xxvi])shadhaa najah bilash , athar almukhadirat ealaa alamin alaijtimaeii, majalat alqadisiat lileulum aliaijtimaeiat , kuliyat aladab ,jamieat alqadisiat ,aleadadi3, 2009, s 2.

([xxvii])fatimat salim jabir, al'asbab almuadiyat alaa aintishar almukhadirat fi aleiraq min wijhat nazar talbat kuliyat altarbiat alasasiat , majalat kuliyat altarbiat alasasiat lileulum altarbawiat waliansaniati, jamieat babli, aleadad 37, 2018, sa565

([xxviii])abrahim harbi abrahim, alaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003, almajalat alsiyasiat alduwaliat , kuliyat aleulum alsiyasiati, aljamieat almustansiriat , aleadad 59, 2024, sa74.

([xxix])asara' salim katae, alathar alaijtimaeiat walaiqtisadiat litaeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii alasbab walmuealajati, muasasat dar alaislam alkhayriat lilnashri, sa6.

([xxx])sadad mawlud sabe , antishar zahirat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuha ajtimaeiaa, majalat hamurabi lildirasat , aleadad 52 ,2024, s 52

([xxxi])jamil hamid eatiat, zahirat taeati almukhadirat fi aleiraq aleawamil waltaathirat , majalat nasaq , mujalad 42, aleadad 3, 2024s84.

([xxxii])abrahim harbi abrahim , aliaineikasat alsiyasiat lilmukhadirat alduwliat fi aleiraq baed eam 2003 , almajalat alsiyasiat walduwaliat , aleadad 59, 2024, sa75_76.

([xxxiii])faris muhamad aleamarati, aliarihab aleabir lilhudud watadaeiatuh ealaa alamin walsilm alwatanii , dar alkhalij lilnashr waltawziei, 2021, si61

([xxxiv])eaqil falih , alairihab aleabir lilhudud dirasat fi astikhdam wasayil altawasul aliajtimaeii namadhij mukhtaratun, majalat hamurabi, aleadadi44, 2022, s 638.

([xxxv])muhamad eabd almuneim alzubaydii, aladman ealaa almukhadirat dirasat tahliliat fi asbab wanwae almukhadirat walnatayij wasubul almuealajati, majalat adab alraafdi, kuliyat aladabi, jamieat almusli, aleadad 78 , 2021,s544.

([xxxvi])shalaal eabd khamis alrabieii , aliarhab waljarimat almunazamatu, kitab lilnashri, 2025, si76.

([xxxvii])eabaas hakamat farman , aljarimat almunazamat wasalib mukafahatiha , majalat aljamieat aleiraqiat , aleadad 35, 2016, sa482.

([xxxviii])hasan salman khalifata, masdar sabaq dhikruhu, sa120

([xxxix])baisimat kazar hasan, athar almukhadirat ealaa alamin alaiqtisadii fi albasrat, majalat algharii lileulum alaiqtisadiat , kuliyat aladarat walaiqtisadi, jamieat alkufat, aleudadi27, sa54.

([xl])asamat hasan huaydi w murtadaa qasim hasan, almukhadirat watharuha alsalbiat ealaa alfard walmujtamae : dirasat qanuniat waijtimaeiatun, majalat alriyadat lilmal walaiemal ,, kuliyat aiqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujalad 5, eadad alkhasi, sa111

([xli])hanan shihab alshamri , azimat almukhadirat fi aleiraq watadaeiatuh alasiriat walmujtamaeiat walnafsiatu, majalat alriyadat lilmal walaemali, kuliyat aqtisadiaat alaiemal , jamieat nahrayn ,almujaladi5, aleadad alkhasa,2024, sa70

([xlii])ayman falih hasan w zilal jawad kazim, alathar aliaijtimaeiat walaiqtisadiat walsiyasiat lilmukhadirat ealaa sukaan muhafazat alqadisiat, majalat adab alkufat , kuliyat aladab , jamieat alkufati, aleadad 58, 2023,s 42.

([xliii])yusuf abu alhajaaj , kayf nahmi abnayina min akhtar almukhadirat , dar alkitaab alearabii lilnashra, dimashqa, 2011, sa13.

([xliv])mahir haydar naeim aljabri w latif kamil kilyui, athar jarayim almukhadirat fi alamin alansanii aleiraqii alamin alaijtimaeii anmwdhjaan, majalat kuliyat altarbiat lileulum alansaniat , jamieat dhi qarin , aleadad 2, 2023, s 672.

([xlv])Ministry of Interior, Directorate for the Protection of Family and Children from Domestic Violence, available via the following link https://moi.gov.iq/?page=52

([xlvi])hasan salman khalifat , masdar sabaq dhikruh , 119

([xlvii])Safaa Abbas Abdul Hussein, The Spread of the Drug Phenomenon and Its Political and Security Implications in Iraq after 2003, Wasit Journal of Humanities, University of Wasit, Issue 2, 2025, pp. 550-551

([xlviii])Ahmed Shukr Mahmoud, Unemployment, Drugs and Their Political Implications, Iraqi Journal of Political Science, Iraqi Political Science Association, Issue 12, 2024, p. 423

([xlix])muayid jabaar hasan, athar taeati almukhadirat fi almujtamae aleiraqii : alaisbab walhulula, majalat alfikr aljadid, aleadad 7.

([l])yasir talal nudayri, alsiyasat aleamat lil'amn almujtamaeii wathiruha fi mukafahat zahirat almukhadirat aleiraq anmwdhjaan, majalat jamieat tikrit lileulum alsiyasiati, aleadad 38, 2025, s 147_148.

([li])ayad muhsin damdu, almukhadirat walaidman alruwaa alduwliat fi almukafahat waltajribat aleiraqiat , markaz albayan lildirasat waltakhtiti, 2017, sa73.

([lii])hasan salman khalifat albaydanii , imsdr sabaq dhikruhu, sa133.

([liii])rana eali humayd alsaedi, wasayil aldabt aladarii fi mukafahat almukhadirat walmuathirat aleaqliat fi aleiraqi, majalat kuliyat alqanun waleulum alsiyasiat , aljamieat aleiraqiat , aleadad 29, 2025, sa245.

([liv])badr nasir husayn, hamlat aeilaniat limuajahat almukhadirat fi aleiraq dirasat tahliliat lildirasat alakadimiat fi aleiraqi, majalat markaz babil lildirasat alainsaniat , aleudadu1, 2025, s 2755 .